THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /84/ المعنون:

" النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين "

يلقيه الوزير المستشار عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٨/١٠/١٩

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي دون أي تحفظٍ ما ورد في بيان الممثل المحترم لروسيا الاتحادية، واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقد اطَّلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة (A/73/189)، وأود هنا إلقاء الضوء على حقيقةٍ هامة وهي أن التزام حكوماتنا، جميعاً دون استثناء، بحماية وأمن وسلامة وحصانة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، هو التزامٌ قانونيٌ وأخلاقيٌ تحميه معاهداتٌ واتفاقياتٌ دوليةٌ جماعية، وتصونه أيضاً اتفاقياتٌ ومذكراتٌ ثنائية بين الدول.

وعليه، فإنه لا يجوز أن يصبح هذا الالتزام القانوني والأخلاقي عرضةً لأي تهديدٍ، أو لأية عملياتٍ انتقامية تختبئ وراءها في أغلب الأحيان دوافع سياسية، إما أن تكون ناشئةً من خلافاتٍ في المواقف والسياسات بين الحكومات، أو من اعتباراتٍ وظروف مؤقتة وقصيرة النظر تدفع بعض الحكومات إلى التراخي في تنفيذ هذا الالتزام القانوني والأخلاقي.

وبجميع الأحوال، فإن لا سياساتٍ ولا اعتبارات يُمكن أن تُبرِّر لأية حكومةٍ أن تتلاعب أو تُسيء تفسير النصوص القانونية والمعاهدات الدولية الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، أو تلك الخاصة باستضافة مقرات الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية. وبمعنىً أكثر وضوحاً، فإن ما يحكم حسن تطبيق هذه المعاهدات والاتفاقيات هو الإرادة الجادة للحكومات المستضيفة في تنفيذ التزاماتها

بصون حرمة البعثات وممتلكاتها وسلامة طواقمها البشرية، بغض النظر عن خلافاتها السياسية مع أي دولة، وبما يساعد في بناء وتعزيز الثقة بين الدول، ويصون قدسية واحترام هذه المعاهدات والاتفاقيات، ويجعلها في منأى عن ممارسات الانتقام وإساءة التفسير أو التطبيق.

إن حكومة بلادي، وعلى الرغم من الظروف الأمنية الحساسة التي مرَّت بها عبر السنوات الثمانية الماضية، فإنها عزَّزت من حجم الطواقم والتجهيزات الأمنية الخاصة بحماية المقرات والبعثات والممتلكات الدبلوماسية والقنصلية وطواقمها البشرية، وبما يضمن عدم حدوث خللٍ في احترام الدولة السورية وحسن تطبيقها لالتزاماتها، بموجب كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية. حيث رفعت حكومة بلادي من مستوى الحماية للمقرات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والأممية والدولية وللعاملين فيها دون استثناء أو تمييز، بل وأمَّنت الحماية الملائمة لمقرات وممتلكات البعثات الدبلوماسية التي قررت حكوماتها إغلاق أبوابها لاعتباراتٍ أمنية نحترمها، أو قررت قطع العلاقات الدبلوماسية لاعتباراتٍ سياسية.

وفي ذات الوقت، فإن حكومة بلادي توصَّلت مع حكومات الدول التي قرَّرت إغلاق بعثاتها الدبلوماسية، إلى تفاهماتٍ وإجراءاتٍ تسمح لممثلي هذه الحكومات أو لمن تفوِّضهم بالدخول إلى المقرات المغلقة، للاطمئنان إلى أوضاعها، أو ترحيل أيٍ من الممتلكات، أو القيام بأية أعمال صيانة.

ولكن، وفي المقابل، فإننا نأسف للقول أن بلادي لم تلقَ خلال السنوات الثمانية الماضية، من بعض الحكومات المستضيفة ذات الالتزام في احترام معاهدتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، حيث فضَّلت هذه الحكومات أن تُخضِع التزاماتها الدولية لاعتباراتٍ تتعلَّق بمواقفها السياسية المنحازة تجاه ما يجري في بلادي سورية.. وأذكر هنا بعض الممارسات: حيث تعرَّضت العديد من المقرات الدبلوماسية والقنصلية السورية إلى هجماتٍ من أفراد خارجين عن قوانين الدول المضيفة، وتسبَّبت هذه الهجمات الغوغائية في حرق أجزاء كبيرة من المقرات وتخريبها وتهريبها ونهبها وخروج أقسام منها عن الخدمة، بما فيها الخدمة القنصلية. كما تسبَّبت هذه الاعتداءات في حرق وتخريب آلياتٍ وعربات تملكها البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو الطواقم الدبلوماسية فيها.. وفوق ذلك كله، تعرَّض دبلوماسيون سوريون للضرب والاعتداء والإهانة، وعلى مرأى من السلطات الأمنية المختصة في بعض الدول المضيفة، وكان جلياً أن تلك السلطات الأمنية لم تكن مستعدة للقيام بواجباتها في حماية المقرات الدبلوماسية والقنصلية ولا ضمان سلامة هؤلاء الدبلوماسيين السوريين، كما كان جلياً أن السلطات القانونية في تلك الدول لم تكن راغبةً في معظم الحالات في تفعيل قوانينها لمحاسبة ومساءلة المُرتكبين الخارجين عن القانون.

بل يمكنني أن أؤكد لكم الآن أن حكومات بعض الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع بلادي سورية لا تؤمِّن الحماية والأمن لمقراتنا الدبلوماسية المغلقة، وأن سفاراتنا في إحدى الدول الأوروبية بلا حماية أمنية مباشرة اليوم، كما أن حكومة

إحدى الدول العربية أساءت الأمانة وخرقت المعاهدات واستولت على مقراتنا الدبلوماسية، وسمحت لأفرادٍ لا يحملون صفة التمثيل الرسمي للجمهورية العربية السورية بدخول هذه المقرات واستخدامها.. أي قرصنة وسرقة!!

إن حكومة بلادي بصدد إعداد ملفٍ متكامل يتضمن الوقائع والأدلة الخاصة بكل حادثةٍ تعرَّضت لها المقرات والممتلكات والشخصيات الدبلوماسية والقنصلية السورية لعمليات التخريب أو الانتهاك أو الاعتداء أو الاستيلاء، وهي لن تتردَّد في اتخاذ كافة الخطوات اللازمة التي تكفل حقوقها في التعويض وإصلاح الأضرار المادية وجبر الأضرار المعنوية، وبما يتوافق مع الالتزامات الدولية التي تفرضها معاهدتا فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

نعبِّر عن دعمنا الكامل للاتحاد الروسي في قضايا المقرات والممتلكات والملكيات الحكومية الروسية الدبلوماسية والقنصلية في الولايات المتحدة، التي تحتجزها الحكومة الأمريكية وتمنع وصول ممثلي الحكومة الروسية إليها دون وجه حق ودون أي مستند قانوني حقيقي، وبما يخرق حرمة وحصانة هذه الملكيات. ونشير في هذا السياق إلى أن الحكومة الأمريكية تمنع ممثلي الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية منذ مطلع العام الحالي وحتى اليوم، من الوصول إلى المقرات الدبلوماسية السورية المغلقة في واشنطن بغرض تفقدها ومتابعة أعمال الصيانة الطارئة والدورية فيها، وذلك تحت ذريعة فرض القيود على تحرك وسفر الدبلوماسيين السوريين العاملين لدى الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة، وهو الإجراء الذي نعتبره مخالفاً للمعاهدات الدولية ذات الصلة، ولمعاهدة حصانات وامتيازات

الأمم المتحدة ولاتفاقية المقر، ونحن سنستمر في إثارة هذه المسألة وغيرها من المسائل العالقة في إطار لجنة العلاقات مع البلد المضيف...

ختاماً، فإننا ندعو إلى تفعيل عملنا في إطار هذا البند، وإلى إدخال تعديلاتٍ جوهرية وعملية في مشروع قرارنا لهذا العام، وبما يعكس جدية الأمم المتحدة والدول الأعضاء في السهر على حسن تطبيق النصوص والصكوك القانونية الدولية الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية على المستويين الثنائي والجماعي.. إن حماية المقرات والممتلكات والشخصيات الدبلوماسية يعني احترام الدولة المضيفة لعلاقاتها مع الدول ومع الهيئات الدولية والأممية.. إن الالتزام بالصكوك القانونية ذات الصلة يعني حرص الدولة على سمعتها ومكانتها الوطنيتين والدوليتين.. وبالنتيجة، فإن هذه الالتزامات القانونية الدولية لا يمكن أن تصبح ساحةً لتصفية الخلافات السياسية، وإلا ضاعت هيبة القانون، وتراجعت ثقة الدول به، وببعضها البعض..

شكراً السيد الرئيس...